

الأزهر فى عصر محمد على

بعد سلسلة من الولاة الذين تولوا مصر، وآخروهم على برغل باشا الذى قتل، تم اتفاق بين محمد على قائد الجنود الألبان فى مصر، وأحمد خورشيد باشا حاكم الإسكندرية على أن يتولى خورشيد ولاية مصر بفرمان مزور ينسبانه إلى السلطان. وأراد السلطان أولاً أن يتولى أحمد باشا الجزائر والى عكا ولاية مصر، لكن الجزائر لقي ربه فجأة، فأقر السلطان سليم الثالث خورشيد باشا واليا على مصر. وأساء خورشيد باشا السيرة فى مصر، وكانت الخزائن خاوية، فاستقدم جنوداً أشداء من الأكراد يقال لهم «الدلاة»، وهى كلمة كردية معناها المجانين، أو المتهورون إلى درجة الجنون، وفرض الضرائب الجزافية بالقسر والعنف.

وكان لجوء التجار وأرباب الحرف - كاعتاد - إلى علماء الأزهر، وقام الأغا والوالى - أى المحافظ ورئيس الشرطة - بجولة يأمران التجار بفتح محالهم، وأرباب الحرف بمزاولة نشاطهم، دون أن يستجيب لهما أحد. وفى يوم ٢٩ مايو ١٨٠٤، غدت القاهرة كمرجل يغلى بانثورة، وصعد خورشيد باشا إلى قلعته، تحسباً لما قد تجىء به الأيام. واستنجد خورشيد باشا بعمر مكرم، وأرسل إليه يقول: إن الحكومة قررت إعفاء الفقراء من الضرائب ويرد عمر مكرم بأن التجار وأرباب الحرف يعتبرون فى عداد الفقراء بعد حالة الكساد التى أخذت بخناق الناس، فلا يجوز أن يتحملوا الإسهام فى مرتبات الجنود وتكاليف محاربة المماليك. ورابط الجنود الدلاة فى مصر القديمة ثم بدأوا يهاجمون البيوت ويرتكبون الفواحش والآثام والقتل والسلب والنهب بعد أن

تأخرت مرتباتهم ثلاثة أشهر. وهنا تدخل علماء الأزهر وطلبوا إلى الطلاب أن يذيعوا في الناس أنباء هذه الفواحش. وتهيج الناس، وأغلقت الحوانيت، وطلبوا السماح لهم بالانقضاء على الجنود في مصر القديمة. وحاول خورشيد أن يتفادى تفاقم الأمر، فبعث بوكيله ومعه قوة من الجند إلى الجامع الأزهر، لكنهم قوبلوا ببوابل من الطوب من أسطح المنازل فعادوا أدراجهم، واحتج علماء الأزهر لدى خورشيد في القلعة على ما يمارسه هؤلاء المجرمون المسمون بالدلاة، فأصدر إليهم أمره بالهدوء فلم يمتثلوا. وخاطبوه مرة ثانية فمأظلم بقوله إنهم مسافرون بعد ثلاثة أيام. وقرر المشايخ وقف الدراسة في الجامع الأزهر صباح الخميس ٢ مايو ١٨٠٥. وأرسل خورشيد وكيله إلى الجامع الأزهر فلم يجد أحدا، فذهب إلى دار الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الأزهر، وعقد اجتماعا شهده العلماء ونقيب الأشراف عمر مكرم، فاشترطوا عليه أن يطهر القاهرة من الدلاة في ثلاثة أيام. وعلى الرغم من الهدنة ظلت الحوانيت مغلقة والدراسة بالأزهر معطلة. لكن خورشيد بحماقته زاد الموقف اشتعالا بفرض ضرائب جديدة لدفع مرتبات الجند! واتفق العلماء على اختصام الباشا في مجلس شرعى يرأسه القاضى، وأعلنوا مندوبى الباشا أن أحدا لن يدفع الضرائب التى قررها الباشا، وأنهم لن يعترفوا به كوال إلا أن يعيد الاستقرار إلى البلاد، ويكف أيدي الدلاة المجرمين، ويمنع دخول الجنود إلى القاهرة حاملى سلاحهم، وضرورة انتقالهم إلى الجيزة، وأن يعيد المواصلات بين القاهرة والوجه القبلى، وألا يفرض ضرائب إلا بموافقة علماء الأزهر، وأن يخصص جزيرة الروضة لإنشاء المحال والحوانيت للترفيه عن الجنود. وفي الحق كان بوقف خورشيد باشا حرجا، فلم يكن لديه الأموال ليدفع للجنود مرتباتهم، وكان الأمير المنلوك محمد بك الألفى يربط بالمنصورية، مما يبعث على الشك

فى نواياه، وتناثرت الشائعات بأن محمد على قد اتفق والمالريك على الإطاحة بخورشيد، وأنه يعمل جاهدا على كسب ود علماء الأزهر وتأييدهم. وطلب خورشيد أن يحضر القاضى مع العلماء إليه فى القلعة، لكن حضر إليهم من أبلغهم أنه أعد لهم من يغالهم فى الطريق، ويتعلل بعدها بأن الأوباش فعلوها من تلقاء أنفسهم، فلم يذهب إليه أحد! وبالتالى رفض معو مطالبهم جملة وتفصيلا! وهنا اتفق العلماء على عزل خورشيد وجاهروا بتولية محمد على وتعالى هتاف الجماهير فى ١٣ مايو ١٨٠٥، وكانت بالطبع تولية بالنيابة، حتى يصدر السلطان فرمانا بتثبيتته. وتظاهر محمد على أولا بالاعتذار ثم قبل! ويرسم الجبرتى صورة لما كان يتم من اجتماعات بين عمر مكرم ومحمد على فى غسق الليل، أنه تعهد لعمر مكرم أن يعدل ويقيم الأحكام والشرائع، ولا يبرم أمرا إلا بعد مشورة العلماء، وأنه إذا خالف عن ذلك عزلوه، وهم قادرون على ذلك، وعقد الإيمان، ودعا عمر مكرم العلماء إلى بيت محمد على، وقام هو والشيخ الشراوى شيخ الأزهر باللباسه كسوة التشريفة، وهى شارة الحكم.

ويضيق المقام هنا عن ذكر تفصيل ما حدث من تحدى خورشيد، واتخاذة وسائل عسكرية، وقوله «إنه ولى من طرف السلطنة فلا يعزل بأمر الفلاحين»، وفشلت وسائل علماء الأزهر السلمية فى احتواء الموقف، ثم كيف وصلت بارجة بحرية عثمانية إلى الإسكندرية لتعيين محمد على واليا على سالونيك. وكان عمر مكرم خصما شريفا فاستضاف خورشيد فى داره رفقا عليه من بطش الجماهير، وفى نفس الوقت كان حريصا على الشعب من انتقام الجنود فأطلق المنادين حتى يتوخى الناس الحذر، «فإن القوم لا أمان لهم».

لكن فى ٣ يونيو سنة ١٨٠٦ أصدر السلطان سليم الثالث فرمانا بنقل محمد على من مصر إلى ولاية سالونيك، كما أصدر فرمانا آخر بالعفو عن

الأمرء المماليك، والسماح لهم باسترجاع نفوذهم في مصر بزعامة محمد بك الألفي، وتعيينه شيخاً للبلد، وفرماناً ثالثاً بنقل موسى باشا والي سالونيك واليا على مصر. وأمر السلطان بإرسال أسطول من اثنتي عشرة قطعة للإشراف على نقل السلطة في مصر (١)، واشترط أن يكون علماء الأزهر ضامنين لأن تسير الأمور أحسن سير. لكن محمد علي قال: «إني قد استحوذت على مصر بحد السيف ولن أسلمها إلا بحد السيف!» وصرح بأنه يعرف أسلوب التعامل مع العثمانيين وهو رشوتهم!! وأنه لا يخشى إلا تدخل الإنجليز، وعندئذ سيطلب الفرنسيين ويسلمهم مصر!!!

واتجه إلى الاستعانة بعلماء الأزهر. ثم وصل الأسطول العثماني إلى الإسكندرية، وصعد الشيخ محمد المنسيرى كبير علماء الإسكندرية في وفد من العلماء إلى بارجة القيادة للسلام على القبطان صالح باشا، وطلب القبطان إلى المنسيرى أن يكتب إلى علماء الأزهر بالقاهرة للتعاون مع الوالي الجديد، وآثر المنسيرى الحيطة، فعهد إلى زوج ابنته الشيخ إبراهيم عبد الله أن يرسل خطاب القبطان إلى السيد عمر مكرم. فيطلب إلى الأهالي والعلماء حمل السلاح، فسى وجه محمد على وجنوده الألبان إذا رفضوا الجلاء عن القاهرة بسلام، وأرسل القبطان إلى محمد على يبلغه بالفرمانات، لكنه أخذ يتمحل المعاذير، فعليه أولاً أن يدفع رواتب الجند المتأخرة، وموارد الحكومة لا تحتل هذا في الوقت الراهن، وأخذ يجتمع مع السيد عمر مكرم والعلماء ورؤساء الجند، ولما استوثق من مواقفهم شرع يجمع الحدادين والنجارين لعمل المدافع والقنابل والعربات، واستولى على الأخشاب من الأسواق، وطلب قوة من فرسان الدلاة من الشام، ونقل المواد التموينية إلى القلعة خوف الحصار. وطلب إلى السيد عمر مكرم والعلماء أن يكتبوا مذكرة إلى السلطان يرجون فيها الإبقاء على

محمد على استنادا إلى أن الأمراء المماليك لا يركن إليهم، وأنهم سيعيثون في الأرض فسادا. وهنا بعث صالح باشا إلى العلماء برسائل يطلب إليهم الضغط على محمد على لتنفيذ أوامر السلطان، لكنهم يجتمعون ويركبون إلى محمد على فيسألهم هل وصلت إليهم رسائل صالح باشا وعن رأيهم، فيرد الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر: «ليس لنا رأى والرأى ما تراه، ونحن نجتمع على رأيك!!!». فيعقب محمد على. «فى غد أبعث إليكم صورة تكتبونها فى رد الجواب». ويرسل صورة مذكرة يرسلها عمر مكرم وعلماء الأزهر إلى صالح باشا يلتمسون فيها العاذير لبقاء محمد على، وفيها أن الجنود قد لا يطيعون أوامر الخروج، بل وقد يرتكبون الآثام، فيرد صالح باشا فى ٢١ يوليو ١٨٠٦ بأنه لا يقبل هذه الأعذار. وحاول محمد على توسيع شقة الخلاف بين محمد بك الألفى الذى يحاصر دمنهور، وبين سائر المماليك بوسائله اللتوية، وكان القبطان يعلق آمالا كبيرا على جبهة المماليك المتحدة ضد محمد على. ووصل موسى باشا إلى الإسكندرية فى قوة ضئيلة، مسلحة تسليحا رديئا، زد على هذا أن محمد على بذل الأموال فى استانبول ولصالح باشا المعروف بنهمه للمال! وتراجع الباب العالى وبعث يقول إن الحكومة قد أصبحت أكثر تنورا بشأن حقيقة الموقف فى مصر، وأنها تترك للقبطان الحرية فى تعديل أو سحب الفرمانات الصادرة فى ٣ يونيو ١٨٠٦ (!) والحق أن موقف الباب العالى كان حرجا فقد اتضح عجز الألفى بك عما تعهد به، وكذلك صالح باشا عن تنحية محمد على، لقلّة القوات تحت إمرتهما، وتناحر المماليك. زد على هذا تدهور علاقة الدولة العثمانية مع روسيا، وخوفها من تعرضها لعمل عسكري منها. واشترط صالح باشا حتى يقر محمد على واليا على مصر أن يكتب علماء الأزهر مذكرة جديدة ثالثة يكررون فيها مطالبهم السابقة، وأن

يدفع محمد على عشرين ألف جنيهه ، وأن يبقى إبراهيم بك ابنه رهينة فى استانبول حتى يتم الدفع .

ومن انفارقات أن محمد على أصدر قراراً بتحديد إقامة الشيخ الشرقاوى شيخ الأزهر فى داره ، لا يفارقها ولو إلى صلاة الجمعة ! ولربما وشى به أحد عند محمد على أو قال إنه لم يكن من المتحمسين لكتابة المذكرة الثالثة وتناسى محمد على كل ما أسداه إليه ، صفة الجحود التى نلصقها فيه واضحة . وأصدر قراراً آخر بتقرير دفع أربعة وعشرين ألف جنيه كسلفة - لم ترد! - على البلاد والقرى والتجار والأقباط ونصارى الأروام والشوام ومسائير الناس ، ونساء الأعيان والملتزمين وغيرهم .

وفى مساء الأحد ٢١ سبتمبر ١٨٠٦م وصل إلى ساحل بولاق وكيل صالح باشا يحمل تبليغاً مشروطاً لبقاء محمد على حاكماً لمصر ، وأعد له محمد على استقبالا حافلاً شارك فيه ابنه إبراهيم .

وفى ٢٩ أكتوبر وصل إلى القاهرة مندوب السلطان واتجه إلى محمد على بالأزبكية ، وقرئ فى الاجتماع فرمانان أولهما يتضمن «تقرير الباشا على ولاية مصر بقبول شفاعة أهل البلد ، والمنشاخ والأشراف» ، والثانى ينص على «إجراء لوازم الحرمين وطلوع الحج ، وإرسال غلال الحرمين . والوصية بالرعية ، وتسهيل غلال قدرها ستة آلاف أردب ، وتسفيرها على طريق الشام ، معونة للعساكر المتوجهين إلى الحجاز ، وعدم التعرض للأمراء المصريين وراحتهم وعدم محاربتهم لأنه تقدم العفو عنهم» .

والحق أن محمد على نجح نجاحاً بعيداً فى استمالة علماء الأزهر الذين أزره ولعبوا الدور الأساسى فى بقائه حاكماً لمصر . لأسباب منها أنه وزع القرى التى كانت بحوزة الأمراء المماليك بعد طردهم من القاهرة ، وأصبح

للعلماء حصص التزام تساهم في المعيشة ، واستكثر لهم هذه الميزة بعد أن نادوا به واليا على مصر، كما أنهم تصوروا أنه لن ينكت عهده باستمرارهم في مشاركته بتصريف أمور الحكم لصالح المسلمين، وخاصة ما تعلق بالضرائب أو القروض، التي لم يكن يعتزم أبدا ردها! وكانوا يتطلعون إلى حكومة يرأسها محمد علي، لكن لها طابعها الإسلامي. زد على هذا طبيبتهم المتناهية التي بلغت- ربما- مبلغ السذاجة في التعامل مع هذا الثعلب الغادر!

كان الخلاف بين محمد علي وبين علماء الأزهر على مبدأ: فهم يرون أنهم الذين أتوا به واليا شريطة أن يرجع إليهم في كبريات الأمور، لا يقطعها دونهم، وهو يرى أنه الحاكم، يرسى دعائم حكمه، بعيدا عن أى تدخل أو تهديد. وكان قد خرج من كل أزماته- أو أكثرها- فقد تخلص من نقله إلى سالونيك، وقد تم جلاء حملة فريزر الإنجليزية- التي سنتناولها فيما بعد- عن مصر، وتغلب على ما عرف بـ «أزمة تطويع الجند»، ثم إنه يملك جيشا قويا. وكان أول احتكاك بين محمد علي وعلماء الأزهر حين لوح بتجريدهم من بعض امتيازاتهم المالية، حين فرض ضرائب قدرها أربعة في المائة على كافة أنواع الحبوب والمأكولات. فلما تدخل العلماء، وقال الشيخ الشرقاوى: «ينبغي أن ترفقوا بالناس وترفعوا الظلم»، ثار محمد علي، وأراد أن يتخلص من عمر مكرم، فكان لا يقابله إلا لاما في المناسبات الرسمية بصفته نقيبا للأشراف. ولم يدرك عمر مكرم فيما يبدو أبعاد الموقف الجديد، فمحمد علي قد اجتاز أكثر أزماته فلم يعد بحاجة إليه في جمع الضرائب، كما أنه غفل عن أن علماء الأزهر لحقدهم عليه لن يقفوا إلى جانبه إذا ما شجر النزاع بينه وبين الباشا. وأخطأ أيضا حين حاول أن ينقذ أفاقا ضالاً مضلاً أدعى الصوفية هو سليمان البنهاوى من

قبضة محمد على، فحاول أن يخدع موظفي الحكومة بإعطائهم معلومات غير صحيحة عن مكانه، ابتغاء تصعيد الموقف وبالتالي إثارة المتاعب أمام حكومة الباشا.

وأراد محمد على إلى أن يوقع بين الزعامة الأزهرية وبين الجماهير، فدعا إلى جلسة في ٢٨ فبراير ١٨٠٨ حضرها ابنه إبراهيم وعمر مكرم نقيب الأشراف ومشايخ الأزهر والمعلم غالى، وأشار إلى الفرمان الرابع الذى حضره بيانجى بك مندوب السلطان من استانبول، والخاص بإنفاذ حملة لمحاربة الوهابيين، وطلب مائة وعشرين ألف جنيه. واضطرب الناس، ثم اتفقوا على كتابة «عرضحال» يأخذه مندوب السلطان. ولم يعط محمد على المندوب وعدا صريحا بإنفاذ الحملة، بل أعطاه الرد فى صورة «عرضحال» يحمل معنى التسوية. وبهذا نجح محمد على فى تغطية موقفه لأن العرضحال نمقه علماء الأزهر ومعهم عمر مكرم، ومعنى هذا موافقتهم على ما جاء فيه مع المختصين بالشئون المالية فى الحكومة وهما الدفتردار والمعلم غالى، ونجح ثانيا فى إيهام الجماهير بأنه عرض المسألة على الزعامة الأزهرية ولم يتخذ أفرادها خطوة تنفيذية لاستخلاص الحرمين الشريفين من الوهابيين، ونجح ثالثا فى الاستناد إلى هذه الذرائع فمضى فى سياسته الضريبية الجائرة واستنزاح الأموال، ونجح رابعا حين وقفت الزعامة الأزهرية موقفا سلبيا من سياسته الضريبية المتسفة، حين فرض ضرائب ابتكارية مثل كلفة الذخيرة، وحين غير وزن نسبة المعادن الثمينة فى العملة الذهبية والفضية وحين احتكر تجارة التبغ مقلدا الحكومة الفرنسية.

وكان محمد على يلجأ إلى حيل غير كريمة، فهو يدعى الحذب والاشفاق على الفقراء ويأمر التجار بتخفيض الأسعار إلى النصف لصالح الفقراء، فلا

يمكنهم فيقبض عليهم، ولا يفرج عنهم إلا بعد أن يدفعوا مال «المصالحة». فإذا ما خرجوا أضافوا هذا المال إلى ثمن السلعة، أى إن الفقراء هم الذين يتحملون مال المصالحة! ولا يحرك محمد على ساكننا!

كما استرعى نظره حياة المباشرين- وهم الأقباط أصحاب الحول والطول- المترفة. وسيق المعلم غالى والمعلم جرجس الجوهري، والمعلم جرجس الطويل وأخوه، وفتاؤس وغيرهم فى حالة منكرة إلى معتقلات القلعة، وحوسبوا حساباً عسيراً، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن دفعوا مبالغ ضخمة مصالحة على أنفسهم، وفى مقابل رضائه عنهم.

وفى الحق فإن الزعامة الأزهرية تحركت جدياً بعد أن شرع محمد على فى ٢٨ يونيو ١٨٠٩ فى اتخاذ إجراءات تهمد أسباب حياتهم وحياة المسلمين. كان- أولاً- مشاركة محمد على للملتزمين، وكان بعض علماء الأزهر من الملتزمين- فى نصف الفائض، كما فرض ضرائب على أراضى الوسيية، وكان الملتزمون يحتفظون بهذه الأراضى ويزرعونها لهم الفلاحون المقيمون فى دائرة الالتزام.

وكان- ثانياً- الرزق الإحباسية، أى الأراضى الزراعية والعقارات المبنية التى حبست للإنفاق من إيراداتها على المساجد والمدارس والتكايا وطلبة الأزهر واليتمامى والأرامل، وغيرها من وجوه البر، وكانت معفاة من الضرائب، ولا يستطيع الوارث أن يتصرف فيها على أى نحو من الأنحاء. وبدأ محمد على يفرض عليها الضرائب، ثم استولى عليها دون أن يمس نظام الوقف، فيتولى هو تحصيل إيراداتها والصرف منه فى الأوجه التى خصصها الواقف، ويضم الباقى إلى خزانة الحكومة. وكانت هذه الأرزاق الإحباسية مصدراً هاماً جداً من مصادر الإيراد لعلماء الأزهر.

بعد جملة تجاوزات وجه العلماء إلى السيد عمر مكرم فأتى ، واتفقوا على أن ينبذوا خلافاتهم الشخصية، وعلى الامتناع تماماً عن الذهاب إليه. وقرروا كتابة مذكرة ترسل إليه. وأعلن بعضهم أنهم يكتبون إلى الباب العالي إن لم يستجب الباشا لهم، وأن يثيروا الشعب على هذا «الطاغية الجديد» ، وأن يخلعوه من العرش الذي أجلسوه عليه.

ووقف محمد على على ما دار في مناقشاتهم، فأرسل إليهم سكرتير الديوان الذي رمى الباشا بأنه شاب جاهل مغرور متهور نزاع إلى الظلم وغشوم، بعد أن حمل إليهم تحياته!! ونصح لهم بمخاطبته مشافهة، فلربما حمله غروره إلى إضراره بهم! لكنهم رفضوا قائلين إنهم بايعوه على العدل وليس على الظلم، ووعدوا ألا يؤلبوا الشعب عليه، فانصرف ومعه عريضتهم، ووعد بالرد.

وبعد خمسة أيام ذهب الشيخان محمد المهدي ومحمد الدواخلي إلى محمد أفندي طبل ناظر المهمات العسكرية ثم عادا إلى عمر مكرم وأبلغاه أن محمد طبل نفى تماماً الضرائب الابتكارية، وأنهم إذا ذهبوا إلى الباشا حصل المراد! ورفض عمر مكرم وقال إنهم أحرار في نقض العهد والأيمان، وأعادا الكرة معه حتى أفلحا، وطلبوا الشيخ محمد الأمير فاعتذر بالتوعك، وصعدا مع سكرتير الديوان والمترجم إلى الباشا في قلعة.

رحب الباشا بهما، وأكد الدواخلي أنه حاضر عن نفسه وعن الشيخ الشرقاوي شيخ الأزهر. وقال الباشا إنه يرفض تماماً الاجتماعات العامة في الأزهر وإثارة الأهلين، لأنه لا طائل من ورائها، ولأنها لا تخيفه ولا تزعجه، ولأنها إذا حدثت فليس لديه إلا السيوف لقطع الرقاب! وقال إن بعضهم تحدث في الأزهر عن تحريك الثورة يوم أول يوليو، ونفى المهدي

والدواخلى هذا تماماً. ثم جعل محمد على يلوم عمر مكرم بسبب تعنته وعدم حضوره!! وسأل محمد على عن سبب اجتماع ١ يوليو وعن أسماء العلماء الذين هاجموه، ثم انصرف الشيخان وأفضيا بجزء مما دار في حوارهما مع الباشا إلى عمر مكرم وأضافا أنه وعد بإلغاء ضريبة التمغة على المصوغات الذهبية والفضية، كما وعد بتخفيض نصيبه من الفائض إلى الربع، كما أنكر الطلب بضرائب أطيان الأوسية والضريبة التي قررها على إقليم البحيرة وانصرف الشيخان دون أن ينجحا في ضمه إليهما.

ثم أوفد محمد على سكرتير الديوان مرة أخرى إلى عمر مكرم، مع الزعماء العلماء محاولين أن يستميلوه إلى مقابلة الباشا، وانفجر عمر مكرم مستنكراً، ومذكراً لهم بالعهد والقسم بالتضامن، وقال كلاماً نارياً، مثل «وكما أصدعته على الحكم، فإنى قدير على إنزاله منه!!»

وتألف وفد من المشايخ الشراوى والمهدى والدواخلى والقيومى وأرسلوا إلى الشيخ الأمير فاعتذر ثانية بتوعكه، وقابلوا الباشا، وصرح لهم بأنه ينوى إلغاء ضرائب التمغة وضريبة الأطيان على الأراضى الأوسية، وتخفيض ضريبة الفائض إلى الربع. وثاب العلماء إلى عمر مكرم وأخبروه، فسألهم: وهل اقتنعتم؟! وقال إن لديه مستندات تثبت أنه شرع يجمع ضريبة الأوسية من مديرية البحيرة، فقال الزعماء إنهم أثاروا هذا مع الباشا فأنكره أولاً ثم اعترف به عندما أخبروه أن عمر مكرم لديه المستندات!! وبرر هذه الضريبة بأنها عقاب لأهل البحيرة لتدليسهم على موظفى الحكومة، فهم يقدمون معلومات مزورة. ورفض عمر مكرم تخفيض ضريبة الفائض إلى الربع. وأبى إلا إلغائها تماماً.

وتوهم محمد على أنه يستطيع أن يرشعو عمر مكرم، فبعث إليه بنائبه يعرض عليه خمسة جنيهاً يتناولها فى كل يوم، وأن يقدم له عطاء

معجلاً آخر قدره ألف وخمسمائة جنيه!! وأعلن عمر مكرم أن مطلبه الوحيد إلغاء كافة الضرائب المستحدثة فوراً. ولم يكن محمد على ليقبل بهذا لأنه كان بصدد مشروعات كبرى، وظن أن عمر مكرم يبغى مشاركته في الحكم، وهو مالم يمكنه أن يقبله، فقد جبل على الاستئثار، وتطلع إلى حكم أسرته لمصر.

وأوفدت حكومة إستانبول رسولاً يطلب عشرين ألف جنيه كانت متبقية على مصر من المبلغ المقرر أثناء أزمة سالونيك، وأراد محمد على التنصل من الدفع، فعقد اجتماعاً حضره الزعماء العلماء خلا عمر مكرم، ووضعت في الاجتماع مذكرة مليئة بالأكاذيب، وادعى أن الخزانة فارغة نتيجة اعتمادات مالية لمشروعات مثل سد الفرعونية، وأن ضريبة الأفيان قد انخفضت نتيجة انخفاض الفيضان. ولم يوقع اغلب العلماء على المذكرة. وحمل المندوب المذكرة إلى عمر مكرم لتوقيعها بصفته نقيب الأشراف، فلم يمتنع فحسب، بل اتهم محمد على بالاختلاس والتزوير، وقال إنه جمع من البلاد أضعافا مضاعفة لما صرفه على سد الفرعونية، وما عدا ذلك فكله كذب!

واستشاط محمد على غضبا، وأرسل المذكرة بدون توقيع عمر مكرم، لكنه طلب مقابلته، فاشتراط عمر مكرم أن يلغى محمد على فوراً جميع الضرائب المستحدثة. ولما ألح محمد على في التراسل اشتراط عمر مكرم أن يكون الاجتماع في منزل الشيخ السادات. لتكون المقابلة على سواء، فعقب محمد على: «إنه بلغ به أن يزدرينسى ويرذلنى، ويأمرنى بالنزول من محل حكيمى إلى بيوت الناس!»، واعتزم الثأر. ونزل الباشا إلى دار ابنه إبراهيم بالأزبكية وطلب القاضى والشيخ السادات والشيخ الشرقاوى وسائر العلماء المتصدرين لعقد مجلس شرع، وأرسل مندوبين إلى عمر مكرم

أحدهما من طرف الباشا والآخر من طرف القاضي. وأدرك عمر مكرم عبث الذهاب، فاعتذر بأنه شرب دواء وليس بممكنته الحضور. وأثبت القاضي امتناع عمر مكرم. وألبس محمد علي الشيخ السادات خلعة نقابة الأشراف. وأصدر في التوفراً بنفى عمر مكرم إلى دمياط. وأظهر بعض المشايخ العطف على عمر مكرم فرجوا الباشا أن يمهل ثلاثة أيام فقبل ثم سأله أن ينفي إلى أسيوط مسقط رأسه فأبى. وطلب عمر مكرم أن يكون النفي إلى بلد لا يكون تحت حكمه، ورفض الباشا. وهنا بدت لسعة إنسانية من السيد محمد المحروقي ابن كبير التجار فذهب إلى محمد علي وأخبره أن عمر مكرم قد أقامه وكيلاً على أهله وكل متعلقاته «فأجازه بذلك، وقال هو آمن من كل شيء»، وأنا لم أزل أرى خاطره، ولا أخونه»، كما ذكر الجبرتي، وحدد أول رجب ١٢٢٤ هـ / ١٢ أغسطس ١٨٠٩ موعداً لترحيله إلى دمياط.

ومن المؤسف أن الجماهير كانت سلبية إلى حد بعيد! صحيح أنهم اغتموا وبكوا، لكنهم لم يتحركوا إلى ثورة أو انتفاضة. ذلك أن صورة هذه الزعامة كانت اهتزت في أذهانهم.

وخشى محمد علي أن يرفع عمر مكرم التماساً للباب العالي، فقرر إرسال «عرضحال» إلى استانبول، يبرر فيه تصرفاته، وأمر بعض المقربين منه بتنميته، فحشوه بالأكاذيب، فقررروا أن عمر مكرم قد أدرج في سجلات الأشراف أقباطاً ويهوداً قد أسلموا!! وأنه استبعد أشرافاً حقيقيين من السجلات، ومنعهم عن صرف مستحقاتهم من الأوقاف. بل إنه أدرج في السجلات بعض أشرار الناس؛ وأنه أغرى المماليك باستدراج علي باشا الجزائرلى الوالى العثمانى من الإسكندرية وقتله فى صحراء الشرقية، وأنه

تقاضى رشا من محمد بك الألفى قبل وفاته لتمكينه من احتلال القاهرة أثناء ولاية خورشيد باشا، وأنه تواطأ مع المماليك ليدخلوا القاهرة على غرة يوم الاحتفال بوفاء النيل، كما أنه كان يسعى لتدبير انقلاب على محمد على ليولى أحداً سواه. وأنه قام باتصالات سياسية عرضت أمن الدولة للخطر، إذ تخابر مع أعداء الدولة أثناء حملة فريزر على مصر. وأنه كَوّن عصابات من أهل الصعيد من المغاربة والعامّة ليكونوا عدته، وانتهموا إلى أنه سبب خراب مصر وإثارة الفتنة!!

ولعلنا نذكر شيئاً عن الشيخ المهدي فهو من أسرة قاهرية. وكان أبوه من الكتاب الحاسبين اسمه فضل الله، فلما بلغ الثالثة عشرة ودخل الأزهر، ومازال به حتى أتقن العلوم الإسلامية، وتتلّمذ للشيخ الحفناوى الكبير، ثم لازم كبار المشايخ كالشيخ الدردير، حتى صار من العلماء الموثوق بهم، فتصدر للتدريس، وكان أكثر المصريين ترقباً للفرنسيين عندما غزوا مصر. وحكى العالم مارسل الذى صحب الحملة أنه كان يكثر من زيارته، ويصفه بأنه عميق الفكر، حسن الفكاهة، طيب القلب.

وتطلع المهدي إلى منصب شيخ الجامع الأزهر وترك الباشا الاختيار للمشايع على أن يكون المختار «شخصاً خالياً من الأغراض». وكان هناك مرشحان: الشيخ الشنوانى والشيخ المهدي ومرشحون آخرون. وجمع كبير القضاة- بناء على أمر محمد على- علماء الأزهر للاختيار.

وتغيب الشنوانى فيمن تعيبوا عن الاجتماع، وسأل القاضى عنهم، فقيل إن الشنوانى اختفى فى مصر القديمة من ثلاثة أيام خلت وترك عند أهله ورقة. وأمر القاضى بالورقة فإذا بها اعتذار الشنوانى من قبوله منصب شيخ الأزهر، وتنازله للشيخ الهيثمى. واعترض الحاضرون لأنه لم يعين شيخاً

حتى يتنازل، وقالوا لا يكون شيخاً إلا من يدرس العلوم ويفيد الطلبة، وكان أنصار المهدي أكثر عدداً وأعلى صوتاً، وأحدثوا هرجاً ومرجاً، فاختير المهدي شيخاً للأزهر، وتلقى التهاني، وشربوا «الشربات». وبعد ثلاثة أيام أصدر محمد علي قراراً بتعيين الشيخ محمد الشنواني شيخاً للأزهر! أما الشيخ محمد أبو الأنوار السادات فقد عينه محمد علي نقيباً للأشراف خلفاً للسيد عمر مكرم كما ذكرنا- ويبدو أن الأمر كان متفقاً عليه من قبل، الذي كان أحضر معه خلعة النقابة. وكان يصرح بأن نقابة الأشراف محصورة في أسرته. وعلى الرغم من ذلك فقد ذكر الجبرتي نزعتة الإسلامية العميقة، ومواقفه النبيلة المتمثلة في شجاعته في مواجهة الأميرين إبراهيم بك ومراد بك، ودوره في ثورتى القاهرة الأولى والثانية، واعتقاله أربع مرات في القلعة.

أما محمد علي فقد أبدى رأيه فيه بصراحة جارحة بعد وفاته. أمر بالتحفظ على دار الشيخ، فاقتحمت قوة عسكرية داره يصحبها عدد من موظفي بيت المال، ووضعوا الأختام على خزائنه وحجراته، وألقوا القبض على كاتب حساباته، وعلى أحد سعاة النقابة. وذهب إليه العلماء وتحدثوا معه في رفع التحفظ، فلم تجر العادة بالختم على أماكن الأشياخ. لكنه ادعى كذباً بقوله إن المتوفى كان طماعاً وجماعاً للمال.

ولم يحترم محمد علي وصية الشيخ السادات بأن يخلفه ابن أخيه الشيخ أحمد يوسف في نظارة أوقاف المشهد الحسيني ومشيخة السادات ونظارة الأوقاف، فاستبقى فقط مشيخة السادات في ابن أخيه، وقلد السيد المحروقي نظارة أوقاف المشهد الحسيني، وعين الشيخ محمد الدواخلى نقيباً للأشراف.

أما الشيخ محمد الدواخلى فقد بدأ حياته على عادة العصر بالتعلم فى الأزهر، ثم لازم كبار العلماء، واختص بالشيخ الشرقاوى إلى أن أصبح مؤهلاً للتدريس. ولما وطئ الفرنسيون أرض مصر لم يظهروا له إلا الود، وأقبلوا عليه. وصار شيخه الشرقاوى رئيساً للديوان، فزاد الود بينهما. لكنه أصبح يتجسس على الفرنسيين فى آخر أيامهم، ويرسلها إلى السيد أحمد المحروقى الذى كان مهاجراً مع السيد عمر مكرم وملازماً للجيش التركى بالشام! فلما جلا الفرنسيون عن أرض مصر قدمه المحروقى إلى القائد التركى يوسف باشا، وأعلى من ذكره عند الدولة، وأصبح من الظاهرين فى الحركات السياسية.

لكن لم يكد يمر عليه أربعة عشر شهراً فى وضعه الجديد، حتى فجع فى ابنه، ولم يكن له من الأولاد الذكور سواه، فاهتز أشد اهتزاز، وجعل يتفوه بعبارات أنكرها عليه الناس، وبنى لابنه مقاماً وأقام مقصورة. وضاق الباشا به نزعاً، وخاصة عندما أكثر من تعرضه للقاضى فى أحكامه، فعرض على السيد المحروقى نقابة الأشراف، فاعتذر واقترح إسنادها إلى الشيخ البكرى. وتم ذلك عقب اجتماع لم يدع إليه الدواخلى. وعقب الاجتماع أمر الباشا بنفيه إلى دسوق.

وقضى الدواخلى شهراً بمنفاه، ثم نقل بشفاعة السيد المحروقى إلى المحلة الكبرى، وجعل يكتب إلى المحروقى متوسلاً إليه أن يتدخل لإصدار قرار بالعفو عنه، متعللاً بأنه يريد أداء فريضة الحج، وأحياناً بأستداد وطأة المرض عليه، ورغبته فى أن يموت بين أهله، ولم يستجب محمد على لتوسلاته، إلى أن قضى نحبه بمنفاه.

أما الشيخ عبد الله الشرقاوى فقد تلقى العلم فى رحاب الأزهر على صدور الشيوخ، ونشأ فى شظف من العيش. وكان فى مطلع حياته يحضر المآتم

وليالى الجمعة والإنشاد الدينى فى بيوت الكبراء. ثم عرفه الناس واشتهر أمره وواصله بعض التجار الشوام بالهدايا وأموال الزكاة، ثم اشتغل بالتدريس فى الأزهر ومدرسة السنانية والمدرسة الطيبرسية، وأفتى فى المذهب الشافعى. وتميز فى الإلقاء والكتابة عن علم متجر، وراجت حاله، فاشترى داراً، وترك الذهاب إلى البيوت إلا فيما ندر. وبتقلده مشيخة الأزهر زاد فى تكبير عمامته! ومن حسناته أنه قاد الانتفاضة الشعبية الهائلة فى ١٧ يوليو ١٧٩٥ ضد إبراهيم بك ومراد بك حين أسرف محمد بك الألفى فى فرض ضرائب جزافية على إحدى قرى بلبيس، وأمر بإغلاق الجامع الأزهر، وكان نتيجة الانتفاضة صدور وثيقة سياسية هامة، كما أنشأ— وإن كان بطريقة تعسفية— رواق الشرقاوية بالجامع الأزهر.

وكان من أبرز الشخصيات المصرية إبان الحملة الفرنسية، فقد كان رئيس ديوان القاهرة، ثم رئيس الديوانين العمومى والخصوصى، إلى رئاسته للجامع الأزهر، وتعددت موارد إيراداته من مرتبه، ومما كان يحصله من القضايا والشفاعات، فاشترى الحوانيت والخانات والحمامات وداراً بمنطقة الأزهر، وعهد إلى زوجته بإدارة أملاكه وأمواله. وفى ثورة القاهرة الأولى تدخل لتلطيف الجو السياسى الملتهب، ونجح فى إجلاء الفرنسيين عن الجامع الأزهر.

وكان أحد اثنين ألبسا محمد على خلعة الولاية، وكان أحد الموقعين على العرائض الثلاث التى كتبها بعض العلماء إبان أزمة سالونيك، وأقر السياسة الضريبية التى انتهجها محمد على، ووقف إلى جانبه وأحسن الظن به. واشترك فى التوقيع على المذكرة التى وضعها عمر مكرم وعلماء الأزهر بأمر محمد على لتبرير تأخره فى إرسال الحملة على الوهابيين. وعندما عزم الباشا

على التخلص من عمر مكرم كان الشيخ يراوح بين الموافقة الصريحة والتردد! فقد تخلف عن حضور اجتماعات المؤامرة أولاً. ثم أناب عنه، ثم حضرها مرات. ولكن كل هذا لم يكن كافياً للباشا، بل أحفظ عليه! وحدد مدة إقامته في داره، لا يقارفها ولو إلى صلاة الجمعة!

ولما بدت خسة محمد على في مذبحه المماليك وغدره، عقد الشرقاوى اجتماعاً بالجامع الأزهر، وتقرر فى الاجتماع الذهاب إلى محمد على «لملاقاته والسلام عليه والتهنئة بالظفر»!!!

ولما علم محمد على بنيتهم، وكان يطوف بالقاهرة لإيقاف عمليات السلب والنهب واقتحام البيوت وهتك الأعراض بعد المذبحة، قال أنا أذهب إليهم، وسار إلى بيت الشرقاوى وجلس عنده ساعة.

ونروى حادثة تدل على قدر الشيخ الشرقاوى عند محمد على: التجأ اثنان من الكشاف المماليك إلى بيت الشرقاوى، وتشفع فيهما الشيخ لدى الباشا حتى يمنحهما الأمان ولا يقتلهما. وقال له: «لا تفضح شيبتي يا ولدى، واقبل شفاعتي وأعطهما محرمة الأمان».

وأظهر الباشا موافقته، ووعد بأن يرسل عند عودته كتاباً يؤمنهما. وانصرف من دار الشرقاوى، ولما صعد إلى القلعة أرسل خطاباً يطلبهما. وأحس الرجلان غدرًا، وأفصحاً للشيخ عن مخاوفهما، واستبعد الشيخ الغدر، وقال: «لا يصح ذلك ولا يكون. كيف أنه يأخذكم من بيتي. ويقتلكم بعد أن قبل شفاعتي؟!» فذهبا مع الرسول إلى القلعة حيث قتلتها!!

ولم يكن إبراهيم بن محمد على أكثر احتراماً للعلماء. ذهب إليه بعض العلماء من الصف الثانى - بعد أن انتهى الصف الأول بين بيت أو منفٍ! - ليهنئوه بسلامة العودة من الحجاز بعد انتهاء الحروب الوهابية. فلما أن وصل وفداهم إلى

ديوانه أدخلوهم عليه ، لكنه «لم يقم لهم ، ولم يرد عليهم السلام ، فجلسوا وجعلوا يهنتونه بالسلامة فلم يجيبهم ولا بالإشارة ، بل جعل يحدث شخصاً عنده ، وقاموا على مثل ذلك منصرفين ومنكسفين ومنكسرى خاطر» . وتكرر في السنة التالية امتهان ابراهيم باشا لكرامة علماء الأزهر ، إذ وجهت الدعوة إليهم وإلى الشيخ البكرى نقيب الأشراف لحضور حفل فخم بمناسبة ختان عباس حفيد محمد على ، ووالى مصر من بعد . وأدخلوا إلى القاعة التى جلس بها إبراهيم وكان «كل من دخل منهم يجلسونه من سكوت ، ولم يقم لواحد منهم . ولم يرد على من يسلم ولا بالإشارة السلام . ولم يكلمهم بكلمة يؤانسهم بها . وحضرت المائدة ، وانفض المجلس وقاموا ، وانصرفوا من سكوت» .

سار محمد على على سنة من سبقوه باستثناء الأيوبيين ، فلم يتدخل إطلاقاً فى شئون الأزهر التعليمية ، سواء فى مواد الدراسة أم فى الشروط التى تحدد قبول التلاميذ ، أم فى تعيين الشيوخ الذين يقومون بالتدريس ، أم فى تحديد المدة التى يقضيها المجاورون فى رحابه ، وبالمقابل فإنه لم يفكر أبداً فى مد يد العون المالى للأزهر . وكان فى هذا الاستقلال المالى ما يحقق قوة معنوية هائلة للأزهر . وكانت المرتبات التى تصرف لمدرسيه وطلبته من الأوقاف الخيرية ، التى رصدها أتقياء المسلمين ، وبالطبع كانت ضئيلة ، وكان محمد على لا يجد بأساً بهذا ، ويبرره بأن الأزهريين قوم زاهدون !

وكان على محمد على وهو يعد لمشروعه العسكرى أن يتهمياً له بالعلوم الحديثة ، التى لم تكن تدرس بالأزهر ، وكان بالخيار إما أن يأمر بتدريس العلوم البحتة والتطبيقية فى الأزهر ، وإما أن ينشئ مدارس عالية خاصة بها . ووجد محمد على أن الأسهل إنشاء هذه المدارس العالية أو الفنية . وبدأ بإنشاء المدارس العالية والفنية ، ثم المدارس التجهيزية ، التى تناظر المدارس

الثانوية، فتجهز الطالب للمدارس العالية. ثم أنشأ مكاتب المبتديان، أي المبتدئين، وتناظر المدارس الابتدائية. وبالتالي فقد اعتمد محمد على على الأزهر في إمداده بطلاب المدارس العالية. وطلاب المدارس التجهيزية إلى أن خرجت المدارس التجهيزية طلابها، فألحقهم بالمدارس العالية، كما اعتمد على الأزهر كذلك في تغذيته بتلاميذ المدارس التجهيزية إلى أن خرجت مدارس المبتديان تلاميذها.

أما المدارس التي أنشأها محمد على فكانت مدرسة الهندسة سنة ١٨١٦، ثم مدرسة المهندسخانة سنة ١٨٣٤، ومدرسة الطب البشرى سنة ١٨٢٧، ومدرسة الزراعة فى القاهرة سنة ١٨٣٠، وفى شبرا الخيمة سنة ١٨٣٣، وفى نبروه سنة ١٨٣٦، فى شبرا سنة ١٨٣٩، مدرسة الطب البيطرى فى رشيد ١٨٢٧، ثم نقلت إلى أبى زعبل (١٨٣١)، ثم إلى شبرا (١٨٣٦)، مدرسة الصيدلة فى القلعة (١٨٣٠)، مدرسة الكيمياء بمصر القديمة (١٨٣٧)، مدرسة المعادن بمصر القديمة (١٨٣٤)، مدرسة الألسن بالأزبكية (١٨٣٥)، مدرسة المحاسبة بالسيدة زينب (١٨٣٧)، مدرسة المارستان (أى مدرسة المستشفى، لأنها كانت ملحقة به)؛ مدرسة الإدارة الملكية فى القلعة (١٨٣٤)، (ويقصد بالملكية أى المدنية)، الدرسخانة الملكية (١٨٢٩) (التحصيل فن الفلاحة وعلم الزراعة)، مدرسة العمليات فى بولاق ١٨٣٩ (أى مدرسة القنون والصناعات).

ولقد وجد الأزهر منافسة جادة من هذه المدارس، إذ قرر محمد على مجانية التعليم فيها جميعاً، بل كان يعهد لطلابها مساكن داخلها لا يبرحونها إلا بإذن الحكومة، ويقدم لهم وجبات ثلاث مطهية يومياً، زد على هذا الكساء المجانى، بل ويدفع لهم مرتبات تتفاوت قيمتها من فرقة دراسية إلى فرقة أخرى. وكان

يقوم بختان التلميذ الذى لم يختتن: ويقوم له حفلاً بآلات الطرب والموسيقى! وكانت المدرسة تتولى قص شعر التلاميذ مرة من كل أسبوع، ويخضعون للإشراف الطبى، كما يخضعون للنظام العسكرى فى تحركاتهم وسكناتهم، فإذا تخرجوا عينوا فى المراكز المرموقة. أما أوائلهم فيوفدون فى بعثات دراسية إلى إنجلترا أو فرنسا أو النمسا أو إيطاليا، ليتسمنوا عند عودتهم مراكز مرموقة. وكانت إمكانات الأزهر المادية لا سبيل إلى مقارنتها بإمكانات محمد على.

والى جوار هذا التنافس كان هناك تنافس آخر بين الأزهر وبين الكليات العسكرية التى أنشأها محمد على، فقد أنشأ مدرسة السوارى (أو الفرسان) سنة ١٨٣١، مدرسة الطوبجية (المدفعية) سنة ١٨٣١، مدرسة البيادة (المشاة) سنة ١٨٣٤، مدرسة الموسيقى العسكرية (١٨٣٢) المدرسة البحرية فى ترسانة الأسكندرية (١٨٢٩)، وكانت هناك مدارس أخرى على ظهر سفن الأسطول.

ولقى الأزهر أيضاً منافسة من المدارس التى أنشأتها الجاليات الأوروبية فى مصر على النظام الأوروبى، نتيجة زيادة عدد الأجانب النوافدين إبان حكم محمد على لمزاولة نشاط اقتصادى. أما مدارس «الأمريكان» فلم تبدأ نشاطها إلا بعد عصره.

كذلك قدمت مصر مع الأجانب البعثات التنصيرية، وبدأت بإنشاء الكنائس ثم وسعت دوائرها فألحقت بالكنائس مدارس، لكنها لم تلق لصبغتها الدينية- حتى من الأقباط- رواجاً كبيراً.

وعلى الرغم من كل أولئك. فقد بقى الأزهر- كجامعة- قلعة صامدة، ظاهره على ذلك عوامل منها النزعة الدينية المتأصلة فى نفوس المصريين، فكان الآباء يحرصون على أن يحفظ أبناؤهم القرآن الكريم أو أجزاء منه،

وكان المصريون يرون علماء الدين وحدهم صدور العلماء؛ ومنها أن محمد علي لم ينشئ هذه المدارس في كل أنحاء مصر، إذ كانت معظمها موجودة في القاهرة، بينما كانت كتاتيب الفقهاء منبثة في أرجاء البلاد كلها، زد على هذا فقد كانت نفقات الكتاتيب ضئيلة بالفعل، ومنها أن طلاب الأزهر كانوا أحراراً في الذهاب إلى معاهدهم بانتظام أو الانقطاع عنه، رداً من الزمن؛ أو نهائياً، ولم يكن يحد من هذه الحرية إلا ضغط الآباء أو المشايخ. على النقيض من طلاب مدارس محمد علي، الذين لم تكن لهم مثل هذه الحرية، بله أن قبولهم في حد ذاته في تلك المدارس كان له شروط، من أهمها قدرات الطالب العقلية.

وفي الحق لقد أفاد الأزهر من وجود هذه المدارس، والعالية على وجه الخصوص، فقد أتاحت لبعض علمائه، الذين عملوا على ترجمة الكتب المدرسية، الفرص للتزود بألوان مختلفة من العلوم البحتة والتطبيقية، والاتصال بالحضارة الأوروبية. وظهر علماء أزهريون تجاوزوا مع حركة التعليم الحديث كالشيخ محمد أحمد العمروسي الذي ولي المشيخة من ١٨١٨-١٨٢٩، والشيخ القذحسني محمد العطار الذي وليها من ١٨٣٠-١٨٣٤، والشيخ رفاعة رافع الطمطاوي.
